الأمم المتحدة
S/PV.5638
مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٦٣٨**

الأربعاء، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دور ريفيير
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد إكويبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-26920 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكوي، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكوي، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد باسكوي (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم. وكما يعلم الأعضاء، فإن هذه هي فرصتي الأولى للحضور هنا في هذه القاعة. ويحدوني الأمل في أن تكون الفرصة الأولى من فرص عديدة، ونتطلع إلى العمل بصورة وثيقة للغاية مع المجلس في الأشهر والأعوام المقبلة.

ولا شك أن هذه الإحاطة الإعلامية ستكون الأولى من العديد من الإحاطات الإعلامية التي سأقدمها لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع المجلس، للإبلاغ بالتطورات الرئيسية وبأعمال الأمين العام وممثليه، ولتيسير مشاركة المجلس في البحث عن السلام العادل والدائم والشامل وفقا لقرارات المجلس.

ولست بحاجة إلى تذكير أعضاء المجلس بفرط تواتر ومأساوية إحباط الآمال بإحلال السلام في الشرق الأوسط في الماضي. ومع ذلك، ليس لدينا خيار سوى مواصلة العمل بلا كلل نحو تحقيق تلك الغاية للتغلب على الانتكاسات التي لا محالة تحصل على طول الطريق، وللبناء، حيثما أمكن، على الخطوات التي اتخذت في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من استمرار التوترات وأعمال العنف وعدم الثقة، فإن أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين ما زالوا يعتنقون حلما مشتركا يتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وما زالت التحديات أمام إحراز تقدم تحديات هائلة اليوم، ولكن بعد عام بدت فيه آفاق السلام تتناقص، فإن التطورات التي حصلت في الشهر الماضي – ومن ضمنها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مكة بشأن تشكيل حكومة فلسطينية للوحدة الوطنية وتجديد الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني – تحمل إمكانية، إن لم يكن وعدا، ببدء عكس ذلك الاتجاه.

وبالنسبة للتطورات السياسية الفلسطينية، فمن حُسن الحظ أن وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في مكة أدى بالفعل إلى تهدئة الجبهة الفلسطينية الداخلية، بالرغم من أن الصدامات المعزولة تبرز هشاشة الحالة. وبعد أن أنيطت برئيس الوزراء المكلف هنية مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، أجرى هنية مشاورات مع جميع الفصائل وبقي على اتصال وثيق ومتواتر مع الرئيس نفسه لاستكمال تشكيل الحكومة الجديدة وإعداد برنامجها بغية عرضها على المجلس التشريعي الفلسطيني. وبموجب القانون الأساسي، لا بد أن يستكمل تشكيل الحكومة الجديدة بحلول ٢١ آذار/مارس، وهناك علامات على أنها قد تقدم بصورة وشيكة.

وعلينا أن نأمل في أن تتخذ الحكومة الجديدة مواقف وإجراءات تُظهر، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في مكة، الاحترام للاتفاقات التي وقّعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية والتي تنبذ الإرهاب وتعترف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، وتفرض التزامات جوهرية على السلطة الفلسطينية. ودأب المنسق الخاص للأمم المتحدة، ألفارو دي سوتو، على طرح تلك المسائل بإلحاح فعلي خلال الفترة الحاسمة لتشكيل الحكومة.

إن المجموعة الرباعية، كما أكدت حينما اجتمعت في برلين في ٢١ شباط/فبراير، تتخذ نهجا يتمثل في ''انتظر ثم أُحكم''. وأكدت المجموعة مجددا على استعدادها لدعم حكومة ملتزمة بمبادئ المجموعة الرباعية وشجعت على إحراز تقدم في ذلك الاتجاه. ومع تطور الأحداث، ستواصل الأمم المتحدة مشاوراتها مع المجموعة الرباعية والشركاء الإقليميين.

وفي غضون ذلك، وعلى النحو الذي دعت إليه المجموعة الرباعية، فإن المناقشات الأولية جارية بشأن الأفكار الجديدة التي اقترحتها المفوضية الأوروبية لتيسير تقديم المعونة المالية والتنسيق بغية دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية وتعزيز المؤسسات العامة والحكم. وستستفيد تلك المبادرة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، مع الوضع في الاعتبار نتائج المناقشات بشأن تحقيق الوحدة الوطنية والترتيبات القائمة لتنسيق تقديم المعونة.

أما بالنسبة للجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي، وبعد الإحاطة الإعلامية الأخيرة، فإن الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت اجتمعا في مناسبتين – مرة مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندليزا رايس في ١٩ شباط/فبراير، ومرة أخرى يوم الأحد الماضي في اجتماع ثنائي. وهذان الاجتماعان وفّرا قناة حيوية للحوار في وقت حساس. ونناشد القائدين مواصلة حوارهما والتركيز على المسائل الموضوعية المتعلقة بالمركز النهائي التي لا بد من التصدي لها بغية توفير أفق سياسي والدفع بخريطة الطريق إلى الأمام. ونرحب بخطط وزيرة الخارجية رايس للعودة إلى المنطقة في وقت لاحق هذا الشهر.

وما زلنا نشهد علامات هامة للمزيد من مشاركة البلدان العربية. إذ تمحورت الاجتماعات التحضيرية التي عقدت قبل مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي سيعقد في ٢٨ آذار/مارس في الرياض حول الجهود الرامية إلى بعث حياة جديدة في المبادرة العربية للسلام. وتشكل تلك المبادرة الهامة لبنة بناء لخريطة الطريق وتمثل خيارا استراتيجيا اتخذته البلدان العربية لإحلال السلام والتعايش مع إسرائيل، على أساس نهج إقليمي شامل. وتكلم رئيس الوزراء أولمرت مؤخراً عن العناصر الإيجابية التي تعتبر إسرائيل أنها موجودة في المبادرة.

ولكن لم تكن هناك تحركات إضافية نحو الحوار بين إسرائيل وسورية في الشهر الماضي. والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، يقوم اليوم بزيارة لدمشق، بعد أن زار لبنان والمملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بالتحديات الماثلة أمام إحراز تقدم، فإن التطورات التي تحصل على أرض الواقع تبرز ضرورة أن يتخذ كلا الجانبين إجراءات ملموسة تظهر تمسكهما بالاتفاقات القائمة وبالالتزامات الدولية.

إن أحد دواعي القلق العميق يتمثل في استمرار التوتر وأعمال العنف، التي أدت في الشهر الماضي إلى مقتل ٢٣ فلسطينيا – ثمانية منهم على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية و ١٥ جراء القتال الداخلي – وشخص إسرائيلي واحد. وخلال الفترة نفسها، أطلق أعضاء الميليشيات الفلسطينية في غزة على الأقل ٥٥ صاروخا على إسرائيل.

ونشيد بضبط النفس المستمر لإسرائيل في وجه تلك الاستفزازات، التي لا يوجد مبرر لها وتنتهك وقف إطلاق النار المتفق عليه على السواء. وفي غضون ذلك، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية في تل أبيب رجلا من شمال الضفة الغربية، يُزعم أنه كان يعد لارتكاب تفجير انتحاري.

وتُبرز تلك الأحداث مدى أهمية أن تكفل الحكومة الفلسطينية الجديدة عمل قواتها الأمنية في انسجام على منع تهريب الأسلحة وفرض القانون والنظام في الداخل واتخاذ إجراءات حازمة ضد من يستمرون في شن الهجمات على إسرائيل. وسيشكل ذلك تحديا شاقا، ونرجو أن تدعم جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الموجود منها في المنطقة، هذه الخطوات وتمتنع عن القيام بأعمال تزيد من صعوبتها.

وفي أواخر شباط/فبراير، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية عملية عسكرية واسعة النطاق في نابلس، يرمز لها بـ "الشتاء الساخن". وكشفت هذه القوات عن عدد من المواقع المستخدمة في إعداد المتفجرات وألقت القبض على عدد من المشتبه فيهم. غير أن هذه العملية فرضت حظر التجول عدة أيام على عشرات الألوف من الفلسطينيين في مدينة نابلس القديمة، مما سبب إضرارا شديدا بالحياة المدنية والعمليات الإنسانية. ووقعت عمليات لقوات الدفاع الإسرائيلية أيضا خلال فترة الإبلاغ في جنين ورام الله وبيت لحم. كما وقعت حوادث لإطلاق النار من جانب هذه القوات مما ألحق الضرر بالصيادين في المياه الساحلية أمام قطاع غزة.

ونواصل أيضا متابعة الحالة عن كثب في مدينة القدس القديمة على أثر ورود بلاغات عن قيام الإسرائيليين بأنشطة حفر وتشييد على ممر مؤدٍ إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل، آخذين بعين الاعتبار أن التهديدات الفعلية أو المتصورة بتغيير الوضع القائم في المواقع المقدسة الحساسة بالقدس كانت سببا في نشوب الصراع مرات كثيرة في تاريخ هذه المدينة. وقام وفد لليونسكو مؤخرا بزيارة هذا الموقع المسجل في قائمة التراث العالمي وبعث بتقريره إلى الأمين العام بالأمس. ويوصي التقرير بأن يُطلب إلى حكومة إسرائيل الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحفظ التراث في مواقع التراث العالمي، كمدينة القدس القديمة، وأن تتوقف فورا عن الاضطلاع بالحفريات الأثرية. ولكن التقرير يشير إلى أن تلك الأعمال لا تهدد استقرار الجدار الغربي أو المسجد الأقصى. وتشمل التوصيات دعوة الحكومة الإسرائيلية إلى أن تحدد بوضوح التصميم النهائي للبناء المفضي إلى باب المغاربة؛ وأن تدخل في عملية تشاورية مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها سلطات الأوقاف والأردن؛ وأن تخضع هذه العملية لإشراف فريق دولي من الخبراء بتنسيق من اليونسكو.

وفيما يتعلق بالمستوطنات والحاجز، من دواعي قلقنا أيضا الاستمرار في خلق حقائق على أرض الواقع. وقد اكتمل الآن تشييد إسرائيل للحاجز، الذي تتوغل بعض أجزائه في عمق الضفة الغربية، على طول أكثر من نصف مساره، والعمل فيه مستمر بما يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية. والنشاط الاستيطاني مستمر كذلك. و لم تجمد الحكومة الإسرائيلية بعدُ هذا النشاط أو تبدأ في تفكيك ما يزيد على ١٠٠ مركز استيطان أمامي في الضفة الغربية، بالرغم من وقوع التزامات واضحة عليها بأن تفعل ذلك بموجب خارطة الطريق.

وما زال اتفاق التنقل والعبور غير منفذ تنفيذا كاملا. وقد حدث بعض التقدم في كارني، حيث زاد عبور الشاحنات بنسبة ١٥ في المائة خلال الشهر الماضي وتضاعف أكثر من مرة منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر. غير أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لبلوغ الأهداف المحددة في الاتفاق، ولا يزال التقدم بطيئا أو غير موجود على الجبهات الأخرى.

ولم تتجاوز نسبة فتح معبر رفح في أثناء فترة الإبلاغ ١٦ في المائة من الساعات المقررة، وأصبح العبور بصفة متزايدة متقلب الأحوال وغير آمن. وكما حذّرت بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي مراراً، فإن تحديد حالات فتح معبر فتح وجعلها في أوقات غير منتظمة يجعل السيطرة على المعبر أمراً بالغ الصعوبة. وحين حاول نحو ٥٠٠٠ فلسطيني مغادرة غزة عن طريق معبر رفح خلال فتحه مرة على غير ميعاد في ٨ آذار/مارس، خلّف التدافع البشري قتيلا وسبعة مصابين. وتزيد هذه الحالة غير المرضية عند رفح من خطر العنف وتوجد مزيدا من الحوافز للتهريب من خلال منافذ الدخول غير القانونية، وتسبب إحباطا في أوساط سكان غزة.

وعلى الرغم من الالتزامات المقطوعة في اجتماع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، لم ينخفض عدد العوائق التي تعترض التنقل في الضفة الغربية بشكل مؤثر، ويبلغ عددها في الوقت الحالي ٥٢٩ عائقا. وعدم اتخاذ إجراء لتحسين التنقل والعبور وفقا للالتزامات القائمة يقوّض الجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

ويواجه العاملون في الأمم المتحدة أيضا قيودا متزايدة على تنقلهم، مما يعرض العمليات الإنسانية في غزة للخطر في حين تستمر الاحتياجات في الزيادة على أرض الواقع. وجرى في الآونة الأخيرة توجيه انتباه حكومة إسرائيل على مستوى كبار المسؤولين إلى تلك الحالة. ونرجو أن يؤدي ذلك إلى رفع هذه القيود، وذلك لعدم إحراز أي تقدم في تناول عدد من الشواغل الهامة بالرغم من الجهود المتآزرة للتفاهم مع السلطات الإسرائيلية على تحسين إمكانيات وصول العاملين في الأمم المتحدة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى سبيل المثال، لم ينفَّذ بعد اتفاق تفاوض بخصوصه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع السلطات الإسرائيلية، من شأنه أن يسمح لعدد معقول من موظفي الأمم المتحدة الدوليين بعبور معبر إريتز بشكل آمن وبدون تفتيش للمركبات.

وإذا اتجهنا باهتمامنا إلى لبنان، نجد أنه قد طرأت عدة تطورات هامة منذ تقديم الإحاطة الإعلامية الأخيرة للمجلس. فقد استمرت مظاهرات المعارضة التي بدأت في بيروت في شهر كانون الأول/ديسمبر تتم على نحو يتسم بالهدوء والنظام دون وقوع حوادث كبيرة خلال فترة الإبلاغ. وتزداد كثافة الجهود الإقليمية المبذولة للتوسط في الوصول إلى حل للطريق السياسي المسدود قبيل مؤتمر قمة الجامعة العربية، مما ينتج عنه جو عام من التفاؤل الحذر. وتقابل رئيس البرلمان بري وقائد حركة المستقبل سعد الحريري ثلاث مرات في الأيام الأخيرة لسد الفجوة مابين الحكومة والمعارضة.

وعلى العكس من ذلك طرأت زيادة مثيرة للقلق على عدد التهديدات الأمنية والإنذارات بوجود قنابل في لبنان على مدى الأسابيع الأربعة الماضية. واكتشفت السلطات الأمنية اللبنانية عدة أجهزة متفجرة في بيروت وفي مناطق مأهولة خارج العاصمة وفي جميع أنحاء البلاد. ومع أن عددا من هذه المتفجرات لم يكن معدّا للانفجار، اكتُشفت في إحدى الحالات أجهزة تفجير موصّلة بمواد كيميائية.

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب لبنان، كان الشهر الماضي هادئا نسبيا على امتداد الخط الأزرق. ومن دواعي الأسف أن الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق ما زالت تحدث. ففي ٢١ شباط/فبراير، انتهكت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي اللبناني مما استدعى الرد عليها بنيران الأسلحة المضادة للطائرات من الجيش اللبناني في جنوب لبنان. إضافة إلى ذلك، تجري قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحقيقا في حادث انتهاك للخط الأزرق وقع يوم

٣ آذار/مارس، حين أجبر جنود قوات الدفاع الإسرائيلية شابا لبنانيا على عبور الخط الأزرق والسور التقني إلى داخل الجانب الإسرائيلي. وسوف يُبلَغ الجانبان بما يسفر عنه التحقيق.

وسافر مستشار الأمين العام الخاص المعني بالحالة في الشرق الأوسط، مايكل وليامز، في أواخر شباط/فبراير إلى إسرائيل ولبنان لكي يعدّ لتقرير الأمين العام الفصلي التالي عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيقدم لكم هذا التقرير في ١٦ آذار/مارس.

أشرتُ اليوم إلى عدد من التطورات الإيجابية التي تتناقض مع عام من تقلص الآمال وانحسار التوقعات في عام ٢٠٠٦. وسوف يتوقف الكثير الآن على كيفية تنفيذ الاتفاقات الأخيرة على أرض الواقع. ويمكن للمجتمع الدولي، باشتراكه خلال الفترة المقبلة بشيء من الحزم والمرونة على حد سواء، أن يساعد على ضمان أن تتحول هذه الخطوات المشجعة للأمام إلى خطى أوسع من أجل السلام.

وقد أوضح الأمين العام من جانبه بما فيه الكفاية أنه سيشترك شخصياً وبعمق في السعي المتواصل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشكل فعال، والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي. وقد أبدى بالفعل هذا الالتزام من خلال جهوده المبذولة لإعادة تنشيط دور المجموعة الرباعية، وسوف يضطلع قريبا بأول رحلة له إلى المنطقة بوصفه أمينا عاما. وكما يعلم الأعضاء، فهو سيحضر مؤتمر قمة الجامعة العربية في الرياض في ٢٨ آذار/مارس، ويتوقع أيضا أن يقوم بزيارة بلدان أخرى، مما سيعلن عنه في القريب العاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باسكوي على إحاطته الإعلامية.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.